«المالية» تمهل الحكومة شهراً لتقديم رأيها الفني حول تعديلات قانون الخدمة المدنية

جانب من اجتماع اللجنة

رياض عواد

ناقشت لجنة الشؤون المالية والاقتصادية في اجتماعها امس الأحد مجموعة من الاقتراحات بقوانين في شأن تعديل قانون الخدمة المدنية بحضور وزيرة الدولة للشؤون الاقتصادية وزيرة المالية مريم العقيل وممثلين عن الديوان.

وقالت رئيسة اللجنة النائبة صفاء الهاشم في تصريح بالمركز الإعلامي إن الاقتراحات التي تمت مناقشتها في الاجتماع تعنى بتعديل وتصويب مسارات الخدمة المدنية.

ورأت أن تلك المسارات أصبحت عبئًا وثقلًا على ابنائنا وبناتنا سواء في التوظيف او الوضع الأسري للموظفات او مستقبل الجمع بين الوظيفة والعمل في القطاع الخاص.

وأوضحت الهاشم أن احد المقترحات تحدث عن منح الكويتية علاوة اجتماعية فئة متزوج وعلاوة اولاد، مشيرة في هذا الصدد إلى وجود قرارات مفعلة على أرض الواقع وبالتالي لا ضرورة لوجود قانون.

وأضافت أنه بالنسبة لاقتراح إضافة مادة جديدة خاصة بمنح التفرغ الأسري لرعاية الأبناء فإن المدد الحالية هي شهران للولادة ومن ثم إجازة الأمومة بنصف راتب ، والتفرغ لمدة 3 سنوات.

وبينت أنه برغم إيضاح فريق ديوان الخدمة بأن المقصود من الاقتراح مطبق على أرض الواقع ، لكن ذلك لا يمنع دراسة أي ظروف أخرى مستجدة قد تواجهها المراة الكويتية وأسرتها بعيدا عن الحالات المذكورة.

ولفتت إلى أن أحد الاقتراحات التي نوقشت تطالب بتعديل مادة 26 من القانون 15 لسنة 79 بشأن الخدمة المدنية الخاص للسماح بالموظفين في القطاع الحكومي بمزاولة الأعمال التجارية أو المهنية شريطة أن يكون الموظف أمضى بعمله في الجهة الحكومية مدة لا تقل عن 5 سنوات.

وقالت إن «هذا الاقتراح بالنسبة لي مهم لا سيما أن ديوان الخدمة المدنية لديه موظفون وافدون يعملون في القطاع الخاص ، وفي المقابل الكويتيون لا يستطيعون» ، مؤكدة تبنيها هذا المقترح خاصة أن «شبابنا لديهم الطاقة والقدرة على الإنتاج» .

وأضافت الهاشم «لدينا مثال واضح 6 من أبنائنا خريجون من أرقى الجامعات في الاقتصاد والمحاسبة وإدارة الأعمال تم تعيينهم في هيئة الشباب والرياضة من دون الاستفادة من خبراتهم.

وتساءلت «لماذا لا يسمح لمثل هؤلاء الشباب مزاولة العمل في القطاع الخاص واستغلال إبداعاتهم «؟

ولفتت إلى وجود حالات لبعض الشباب يمتلكون فيها القدرة المالية على فتح مشروع بعيدًا عن صندوق المشاريع لأن لديه القدرة المالية ولا يريد أن يأخذ قرض من الصندوق.

وتساءلت «لماذا لا يسمح لهم بمزاولة الأعمال وفتح مشاريعهم الخاصة، ولماذا لا يتم منحهم إجازة تفرغ تجاري من دون راتب بناء على طلبهم ؟

وأكدت في هذا الصدد أهمية فتح المجال أمام الشباب للعمل في القطاع الخاص بجانب عملهم الرسمي وفق ضوابط وأطر لا تؤثر على العمل. وكشفت عن اتفاق أعضاء اللجنة والوزيرة بمنحهم مهلة شهر ومن ثم يأتوننا برأيهم الفني حول المقترحات التي تمت مناقشتها اليوم. وقالت الهاشم «تمت مناقشة اقتراح حظر التعيين بدرجة وزير في الجهات الحكومية ، لأنه اصبح لدينا 55 شخصا معينا بدرجة وزير كلفتهم السنوية 4 ملايين ومراسيمهم من دون تحديد مدد».

وتساءلت «من يحدد هذا الموظف بدرجة وزير أم لا ؟ موضحة أن وجهة نظر مقدم الاقتراح أن هناك شبهة دستورية حول ذلك، وأن الوزيرة وعدت بالرد على هذا المقترح

مثمناً عطاءات الكويتيين وجهودهم الجماعية

الغانم: 11 نوفمبر فرصة لاستذكار تدشين الحياة الدستورية في الكويت

مرزوق الغانم

قال رئيس مجلس الامة مرزوق الغانم ان دخول الكويت في العهد الدستوري قبل 57 عاما أعطى الوطن مناعة سياسية مضاعفة ضد كل التقلبات التي قد تواجه أي دولة مشيدا بدور المؤسسين الأوائل في تدشين هذا العهد الديمقراطي الشامخ .

وقال الغانم في تصريح صحفي بمناسبة الذكرى ال 57 لوضع دستور دولة الكويت « ان يوم 11 نوفمبر من كل عام فرصة لاستذكار عطاءات الكويتيين في ذلك الزمن وجهودهم الجماعية في تدشين الحياة الدستورية في وقت كانت دول المنطقة تعاني من طبيعة العلاقة المضطربة بين أنظمتها وبين الشعوب « .

واكد الغانم « ان العهد الدستوري حصن الكويت وقوى مناعتها السياسية في مواجهة كل التقلبات والتحولات ، متكئة على شرعية حكم راسخة ومشاركة شعبية فاعلة ونشطة « . ودعا الغانم الكويتيين الى الاحتفاء دوما بهذا العهد وتثمين هذا التحول السياسي المفصلي والحفاظ عليه عبر الالتزام بالقيم الديمقراطية ومواد الدستور نصا وروحا . واختتم الغانم تصريحه قائلا « نسأل الله في هذه المناسبة ان يحفظ الكويت وشعبها الغالي من كل شر ومكروه في ظل القيادة الحكيمة لحضرة صاحب السمو أمير البلاد وسمو ولي عهد الأمين وان يسدد على درب الازدهار والتقدم خطاها

العقيل: تأجيل 5 اقتراحات ناقشناها مع «المالية البرلمانية» لمزيد من الدراسة

قالت وزيرة الدولة للشؤون الاقتصادية وزيرة المالية بالوكالة مريم العقيل عقب خروجها من اجتماع اللجنة المالية البرلمانية إن الاقتراحات الخمسة التي تمت مناقشتها مع أعضاء اللجنة تم تأجيلها لمزيد من الدراسة.وناقشت اللجنة اليوم بحضور الوزيرة العقيل وممثلي ديوان الخدمة المدنية، خمسة اقتراحات بقوانين من ضمنها منح الكويتية علاوة اجتماعية وعلاوة أولاد إذا كان زوجها لا يتقاضاها، ومنح أحد الزوجين (الأب أو الأم) تفرغا أسريا لرعاية أبنائهما، وجواز منح الموظفة الكويتية المتزوجة أو المطلقة أو الأرملة التي ترعى أولادا إجازة تفرغ، وجواز مزاولة الموظف الأعمال التجارية أو الصناعية أو المهنية وفق شروط، بالإضافة الى حظر التعيين بدرجة وزير في الجهات الحكومية

خورشيد: زيادة عمليات النصب العقاري في السنوات الخمس الماضية أثرت سلباً على ميزانية المواطن

وجه النائب صلاح رضا خورشيد سؤالا الى وزير التجارة والصناعة ووزير الدولة لشؤون الخدمات ونص السؤال على:

ازدادت عمليات النصب العقاري في السنوات الخمس الماضية مما أثر سلبا على ميزانية المواطن خصوصا الذي دفع قيمة العقار عن طريق قرض من البنك وتعثر في سداده مما حدا بالبنوك برفع قضايا عليهم. وحتى وقتنا الحاضر لا يوجد أي ضوابط تجعل المواطن يشعر بالأمان في حال رغبته في الاستثمار بالعقار.

وعليه يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي :

في حال شراء عقار خارج الكويت، هل تزود وزارة التجارة والصناعة المشتري بالوثائق التي تدل على ملكية الشركة في الكويت للعقار الخارجي أو اتفاقية التسويق بين الشركة الكويتية والمطور في الخارج؟ وهل تزوده أيضاً بالتصديقات اللازمة من غرفة تجارة وصناعة الكويت ووزارة الخارجية والسفارة الكويتية في البلد المراد بيع العقار فيه؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب يرجى تزويدي بهذه الوثائق للشركات المشاركة في المعارض العقارية منذ بداية حتى تاريخ ورود هذا السؤال.

عند مشاركة أي شركة أجنبية في أي معرض عقاري في الكويت هل تجري معاينة مشاريعها التي سوف تطرح للبيع من وزارة التجارة والصناعة؟ وهل تزود الوزارة المشتري بجميع الوثائق التي تدل على وجود فعلي للشركة في السوق والبيانات المالية الخاصة بها؟ وهل جميع الوثائق مصدقة من الهيئات الحكومية في الخارج وسفارة الدولة التي تنتمي لها الشركة في دولة الكويت؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب يرجى تزويدي بهذه الوثائق للشركات المشاركة في المعارض العقارية منذ بداية حتى تاريخ ورود هذا السؤال.

نسخة من شروط وضوابط مشاركة الشركات المحلية والأجنبية في المعارض العقارية.

الظفيري يقترح تواجد الشرطة المجتمعية أمام المدارس يومياً

اعلن النائب ثامر سعد الظفيري عن تقديمه لاقتراح يلزم الشرطة المجتمعية بالتواجد عند المدارس لمدة ساعتين يوميا حيث قال في اقتراحه لا يخفى عليكم تزايد معدلات الحوادث المرورية في السنوات الأخيرة، لا سيما الحوادث المرورية عند المدارس وتزايد حالات الوفاة جراء ذلك.

ونص الاقتراح على: أولاً:- إلزام الشرطة المجتمعية بالتواجد عند المدارس لمدة ساعتين الساعة الأولى صباحاً عند ذهاب الطلاب للمدرسة ، الساعة الثانية من وقت خروج الطلاب من المدرسة. ثانياً: - إلزام الإدارة العامة للمرور بوضع إشارات الأمن والسلامة وتخطيط طريق للمشاة والعبور أمام المدارس، ووضع لافتات خاصة تعليمية وتحذيرية.

ثالثاً: - إلزام وزارة الأشغال العامة بعمل مطبات وتخطيط الطريق بما يساهم بالأمن والسلامة للطلاب.

رابعاً: 1 - إلزام وزارة التربية بوضع مكان مخصص للانتظار وعدم فتح أسوار المدرسة لخروج الطلبة إلا في حالة تواجد ولي الأمر أو من يصطحبهم من المدرسة وإلغاء المظلات كونها تحجب الرؤية.

2 - إلزام وزارة التربية بتعيين مراقبين للباصات لحماية الطلبة لتفادي حالات الوفاة للطلبة بداخل الباص أو نسيانهم.

الفضالة يطالب بوشهري بعقود السكنية المحولة للنيابة العامة

يوسف الفضالة

جنان بوشهري

وجه النائب يوسف صالح الفضالة سؤالا الى وزيرة الاشغال العامة ووزيرةالدولة لشئون الإسكان ونص السؤال على:

حرصا منا على متابعة القضايا والمشاكل المثارةسابقا على بعض المشاريع المنفذة لدى المؤسسة العامة للرعاية السكنية ونظرا لأهمية القضية الاسكانية والحاجة الماسة للتقليل فترة الانتظار للحصول على حق الرعاية الاسكانية لدى المواطنين لذا يرجي تزويدي وإفادتي بالاتي :-

1 – اسماء المشاريع التي تم حصرها من قبل فريق المؤسسة العامة للرعاية السكنية و كانت فيها مشاكل في التنفيذ في مدينة جابر الاحمد و صباح الاحمد و شمال غرب الصليبخات . ارجو تزويدي بالعقود وهل تم استلام فريق المؤسسة هذه المشاريع بعد انجازها من قبل المقاول؟ ان كانت الاجابة بنعم ارجو تزويدي بأسباب قبول الاستلام ؟

2 – ارجو تزويدي بكل التقارير اللجان المشكلة من خارج الرعاية السكنية المتعلقة بمشاكل العقود المذكورة اعلاه. كذلك ارجو تزويدي بقرار التكليف يشمل اسماء المكلفين و جهات العمل .

3 – ارجو تزويدي بقرارات المؤسسة العامة للرعاية السكنية بشأن موظفيها من وقع عليه اجراء تأديبي. ارجو ان يعمل كشف يشمل اسم ورقم المشروع واسم المقاول والقرار من دون ذكر اسماء الاشخاص الواقعة عليهم العقوبة.

4 – ارجو تزويدي بنسخة من اي احالة للنيابة بشأنالعقود الانشائية للمؤسسة العاملة للرعاية السكنية وقرارات النيابة.

5 – ارجو تزويدي براي القانوني سواء من الفتوى والتشريع او الادارة القانونية لدى الرعاية السكنية بإحالة الملفات الى النيابة.

6 – هل تم رفع الاحالات جميعها الى النيابة؟ ولماذا لمترفع دعوى لدي المحاكم الكويتية؟

7 – هل توجد اي احالة الى مكافحة الفساد؟ ان كانت الاجابة بنعم ارجو تزويدي بأسباب الاحالة والنتائج ان وجدت؟

8 – ارجو تزويدي بأسماء الشركات المستبعدة من مشاريع المؤسسة خلال الخمس السنوات الماضية واسباب الاستبعاد و تاريخ الاستبعاد و تاريخ انتهاء الاستبعاد؟

9 – هل يحق للشركات المستبعدة شراء وثائقالمناقصة؟

10–هل تم شراء وثائق مناقصة من قبل شركات مستبعدة ؟ ان كان الجواب نعم ارجو تزويديبالأسباب؟

11–ارجو تزويدي بتقارير النهائية للجان المشكلةوفق القرار الاداري 1801 و 1571

12–هل تمت على اي من العقود التي شابها خلل من 2009 الى سنة 2018 اي اوامر تغيرية؟ ان كانت الإجابة بنعم ارجو تزويدي بكشف يشمل الاسم المشروع وسبب الامر التغيري.

13 – ارجو تزويدي بقائمة مكونه من التالي: عدد و اسباب القضايا المرفوعة من قبل المقاولين المتعاقدين مع المؤسسة و الاحكام الصادرة ان وجدت ؟

14 – هل تم التحقيق باي من اللجان الخارجية او الداخلية او من قبل المهندس مدير المشروع بوجود مقاول باطن غير معتمد ؟ ان كانت الاجابة بنعم ارجو تزويدي بنتائج التحقيق؟

15 – هل نمى الى علم المؤسسة العامة للرعايا السكنية وجود مقاولين غير معتمدين لدى اي من مشاريع المؤسسة؟ ان كانت الاجابة بنعم ارجو تزويدي باسم المشروع والاجراء الذي تم اتباعه لاكتشاف ان كان هذا الامر حقيقة ام لا ؟

16 –هل تم تطبيق غرامات التأخير على اي من مشاريع المؤسسة من سنة 2009–2016؟ اذا كانت الإجابة بنعم ارجو تزويدي بكشف تفصيلي يتضمن اسم المشروع و رقم العقد و قيمة الغرامة المحصلة من المقاول ؟

17– هل تم تسيل اي قيمة من محجوز الضمان لدي مشاريع المؤسسة منذ 2009–2016؟ ان كانت الإجابة نعم ارجو تزويدي بأسماء المشاريع ورقم العقد وقيمة الاموال المسيلة من محجوز الضمان.

الشاهين للروضان: ما أسباب إلغاء ركن المزارعين الكويتيين من الجمعيات التعاونية؟

أسامة الشاهين

وجه النائب أسامة عيسى الشاهين سؤالا الى وزير الشؤون الاجتماعية و نص السؤال على

قامت وزارة الشؤون الاجتماعية بالتعاون مع كل من الاتحاد الكويتي للمزارعين واتحاد الجمعيات التعاونية بتوقيع برتوكول ثلاثي فيما بينهم، واحتوى البرتوكول على مواد غير مقبولة تمنع الجمعيات التعاونية من الشراء المباشر من سوق الخضار والفاكهة (شبرة الخضار)، واقتصار التوريد على شركة واحدة، بالإضافة إلى إلغاء ركن المزارعين الكويتيين من الجمعيات التعاونية، وإلزام كل الجمعيات التعاونية بالبيع بسعر موحد دون تخفيضات.

لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1) ما سبب عدم إنشاء الشركة المساهمة كما ورد في المادة (9) من البروتوكول رغم مرور الثلاث أشهر المطلوبة لذلك؟

2) ما أسباب إلغاء ركن المزارعين الكويتيين من الجمعيات التعاونية؟

3) ما سبب حرمان الجمعيات التعاونية من الشراء المباشر من سوق الخضار والفواكه (شبرة الخضار) من دون وسطاء، حيث ألزمها البروتوكول بالشراء من مصدر وحيد دون غيره، وأن من يخالفه يقع تحت طائلة العقوبات والغرامات؟

4) ما سبب إلزام المادة (17) من البروتوكول كل الجمعيات التعاونية بالبيع بسعر موحد بينما المواطن يهرب من غلاء الأسعار الى الجمعيات التي تقدم عروض وتخفيضات لشراء مستلزمات بيته؟

5) ما مصير الأراضي والمنافذ التي سُلمت سابقا لاتحاد المزارعين؟ ومدى الاستفادة منها في خدمة المزارعين؟

6) ما الأسباب التي تدعو إلى إعطاء اتحاد المزارعين (75) منفذ بيع جديد في الجمعيات التعاونية؟

7) ماهية الإعلان التجاري من قبل اتحاد المزارعين المنشور في الصحف وهو عبارة عن مزايدة تتقدم لها الشركات؟ مما يعد تعارض صريح مع المادة التاسعة من البرتوكول، مع العلم بأنه لم تتمكن سوى شركة وحيدة من التقدم له.

8) ما مدى صحة المعلومات بأن ملاك الشركة المتقدمة (70%) منهم غير كويتيين، وأن ملاك الشركة يحتكرون السوق بأسماء أخرى؟ وهل تم دراسة أثر حكر العرض في الجمعيات التعاونية على شركة واحدة فقط على باقي الشركات الوطنية الموجودة في السوق؟

9) ما الإجراءات التي اتخذتها الوزارة لحفظ حقوق المستهلك والمزارع الكويتي وتخفيض الأسعار وحماية المزارع والسوق الكويتي؟

10) هل حاز البرتوكول موافقة الجهات الرسمية؟ وهل سيتم سحبه لإعادة نظر فيه؟